التقدم الصناعي

في مصر

وأثره في الحالة العمالية والاجتماعية[1]

اشتهرت مصر منذ القدم بأنها بلاد زراعية . وستبقى زراعية ما دام يجري فيها النيل العظيم بمائه العذب ويحمل في جريانه أسباب الخصب لأرضها الطيبة وما دامت شمسها المشرقة تبعث الحياة والنموّ السريع لكل ما يزرع فيها.

وبالرغم مما تتمتع به مصر من شهرة ذائعة في هذا المجال وبالرغم من المجهودات المتواصلة التي بذلها المصريون قديماً ولا يزالون يبذلونها الآن لاصلاح أراضيهم واستثمارها فان ما ينتج من هذه الأراضي في الوقت الحاضر لا يكفي حاجة السكان ولا يفي للنهوض بمستوى معيشتهم على الوجه الأكمل وحتى اذا اوتينا بوسائل الانتاج الزراعي أكثر مما فعلنا وبلغنا غايتنا من اصلاح كل الأراضي البور أو القابلة للزراعة وحصلنا في النهاية على أقصى ما تنتجه الأرض من غلة ، فستبقى الحالة المعيشية في مصر دون المستوى المنشود — ذلك بأن سكان مصر يتزايدون باطراد كل عام بنسبة تسبق دائماً نسبة الزيادة في مساحة الأراضي المستغلة وتفوق بكثير أمثالها في البلاد الأخرى . فقد تضاعف عدد سكان مصر في أقل من خمسين سنة فأصبح في سنة ١٩٤٧ أكثر من ١٩ مليون نسمة . وكان في سنة ١٨٩٧ أقل من ١٠ ملايين نسمة . بينما لم تزد مساحة الأراضي المزروعة في هذه الحقبة أكثر من ١٠ في المائة .

ومعروف أن البلاد التي تعيش من الزراعة وحدها بلاد فقيرة ، كتب على أهلها أن يقنعوا بأقل نصيب في الحياة سواء في مأكلهم أو ملبسهم أو في سائر شئونهم الحيوية.

وثابت من بعض الاحصائيات التقريبية أنه يوجد من أهل مصر ما لا يقل عن أربعة

---

(١) محاضرة ألقاها سعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا في ٢٦ اغسطس ١٩٤٩ في حلقة الدراسات الاجتماعية التابعة لهيئة الامم المتحدة التي انعقدت في بيروت ابتداء من ١٥ اغسطس ١٩٤٩

ملايين شخص كان يعيش كل منهم قبل الحرب العالمية الثانية بإيراد لا يزيد عن جنيه واحد في الشهر . وخمسة ملايين شخص بما لا يزيد عن ثلاثة جنيهات في الشهر . وقد زاد هذا المستوى إبان تلك الحرب فيما يختص بعمال الزراعة والصناعة الى ثلاثة أمثاله . ومع هذه الزيادة فمستوى المعيشة بالنسبة للطبقات المتوسطة والطبقات الفقيرة لا يزال في حاجة قصوى للنهوض به وتحسينه .

لذلك كان واجباً على مصر أن تفكر جدياً في علاج هذه الحالة وان تستنبط وسيلة أخرى بجانب الزراعة تكفل لأهلها عيشة راضية بقدر الامكان .

وتعود قليلاً الى الوراء حيث نشبت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ فقد شعر المصريون بنقص كبير في كثير من حاجاتهم الضرورية ولم يتمكنوا من الحصول وقتذاك على بعضها إلاّ بأثمان باهظة . فعولت البلاد على أن تتجه ناحية الصناعة . ولم تلتفت تلك الحرب الاّ وكانت الأذهان مهيأة لهذا التطور . فنهض المغفور له محمد طلعت حرب باشا واستنهض الهمم داعياً المصريين الى الاهتمام بالصناعة فنجحت دعوته . واغتنم فرصة هذا النجاح فتقدم لبلاده بمشروعات صناعية متعددة تمت دراستها بعناية وأشرف على تنفيذها مع نخبة من رجالات مصر بهمة واخلاص حتى بدأت هذه الصناعات تؤتي ثمارها ويفيد منها المصريون وأهل البلاد المجاورة .

وساعد على انجاح هذه الصناعات تعديل سياسة مصر الجمركية في سنة ١٩٣٠ تعديلاً يكفل قسطاً معقولاً من الحماية للصناعات الناشئة . ومعروف ان أبوابنا . قبل هذا التعديل كانت مفتوحة لكل وارد بما لا يدع مجالاً لأية صناعة أن تعيش .

وإذن فيمكن القول بأن التفكير في تصنيع مصر قد بدأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى وأن النهضة الصناعية المصرية الحديثة بدأت بعد تعديل التعريفة الجمركية الذي أشرنا اليه أي أن عمر الصناعة المصرية يقل في الواقع عن عشرين عاماً .

صحيح انه قامت في مصر في القرن الماضي عدة صناعات . كصناعة السكر والصناعات المعروفة بذات المنفعة العامة كصناعات الكهرباء والغاز والمياه . ولكن هذه الصناعات لم يكتب لها البقاء إلاّ بفضل ما كانت تتمتع به من مزية الاحتكار التي كفلت لها الحماية

من خطر المنافسة مدة طويلة . كما استطاعت صناعات أخرى أن تعيش بجانبها كالصناعات اليدوية والميكانيكية الصغيرة، ولكن سرعان ما ضعفت هذه الصناعات أو تلاشت لأسباب سياسية واقتصادية لا مجال لتفصيلها في هذا المقام .

***

إن كل الأسباب مهيأة لنجاح الصناعة في مصر، فرؤوس الأموال متوافرة وكذلك الأيدي العاملة . والمادة الخام موجودة سواء فيما تنتجه الأرض أو فيما تحويه في باطنها من كنوز شتى .

ولقد اعتمدت الصناعة أول ما اعتمدت على كثير من المواد الأولية الزراعية التي يتوافر انتاجها في البلاد وأهمها القطن فنجحت صناعات الغزل والنسج المختلفة الخاصة بالقطن والحرير والتيل والصوف والكتان وحلج القطن وتبييض الارز وطحن الحبوب وصناعة السكر والمأكولات المحفوظة ، كما نجحت صناعات كيماوية كاستخراج الزيوت والصابون والصودا وحامض الكبريتيك والصناعات المعدنية كالآلات المعدنية والأسرة والأدوات الصحية والصنابير وأنابيب الرصاص والحديد والأقفال والمسامير وأدوات الانارة وكثير من أدوات المستشفيات كأدوات التعقيم والأجهزة الجراحية والصناعات الجلدية كعمل السيور وسروج الخيل والقبط والأحذية وصناعات الفخار والقيشاني والسيراميك والبلاط والرخام والاسمنت وصناعة الطباعة وصناعة الأثاث وصناعة المواصلات البحرية والنهرية والأرضية والهوائية وغير ذلك كثير مما يحتاج إلى بيان طويل

وهذه الصناعات التي يبشر نجاحها بعصر ذهبي للرخاء في مصر يمكن أن تصل بها إلى أرقى درجات الكمال إذا استمر أصحاب الصناعات على الأخذ في صناعاتهم بالأساليب العلمية الحديثة وتدعيم بنائها على أساس اقتصادي سليم .

ولعل أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الصناعة في مصر فوق توافر رؤوس الأموال والمادة الخام — حسن استعداد العامل المصري واقباله على تفهم دقائق الصناعة الحديثة بروح الذكي الماهر الصبور .

***

ولكي ندرك مدى التطوُّر الصناعي في مصر في السنوات الأخيرة نبين فيما يلي بعض بيانات احصائية عن مدى الفائدة التي أفادتها البلاد من نهضتها الصناعية وهي تتناول :

أولاً — رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة وقيمة المنتجات الصناعية والدخل الأهلي منها .

ثانياً — عدد المؤسسات الصناعية والعمال المشتغلين بها وأجورهم .

ثالثاً — أثر الصناعة في الميزان التجاري .

رابعاً — مقدار ما تحصله الدولة من إيراد من الصناعة .

فأولاً — بلغت قيمة رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة سنة ١٩٤٥ بما في ذلك قيمة السندات المصدرة والإحتياطات — نحو ٢٠٠ مليون جنيه قيمة إسمية .

وبلغت قيمة المنتجات الصناعية ٢٠٠ مليون جنيه أيضاً . كما بلغ الدخل الأهلي منها في نفس السنة ٧٠ مليون جنيه . في حين أن قيمة المنتجات الزراعية قدرت بمبلغ ٣٢٠ مليون جنيه (حسب تقدير وزارة الزراعة في تلك السنة) وقيمة الدخل منها ١٧٨ مليون جنيه .

ثانياً — في سنة ١٩٢٧ كان عدد المؤسسات الصناعية أكثر من ٧٠ ألفاً تستخدم نحو ٢١٥٠٠٠ شخص .

وفي سنة ١٩٣٧ ارتفع عدد المؤسسات إلى ٩٢٠٠٠ كما زاد عدد من تستخدمهم إلى ٢٨٠٠٠٠ شخص، ثم استمرَّت الزيادة حتى بلغ عدد هذه المؤسسات ١٣٠٠٠٠ في سنة ١٩٤٤ تستخدم ٤٦٠٠٠٠ شخص .

ويقرب الآن عدد المستخدمين في الصناعة من عمال وموظفين نحو نصف مليون . لا يدخل فيهم عمال الحرف اليدوية ولا عمال الحكومة ومستخدموها الذين يشتغلون بأعمال صناعية . وهؤلاء يزيد عددهم على المائة ألف شخص .

فإذا أضيف إليهم عدد من يعولونهم وجدنا بأن الصناعة المصرية قد فتحت أبواب الرزق لعدد من سكان البلاد لا يقل عن مليون ونصف مليون شخص أو يزيدون .

أما مقدار الأجور والمرتبات التي دفعت للعمال والموظفين الذين يعملون في الصناعة

فقد بلغ في سنة ١٩٤٥ نحو ٢٧ مليون جنيه ، أي بما يزيد على ٤٢ جنيهاً سنوياً للعامل في المتوسط بينما كان متوسط الأجر لعامل الزراعة في تلك السنة ١٩ جنيهاً فقط وهو كما يبدو أقل من نصف الأجر في الصناعة

على أن أجور العمال في الصناعة قد زادت بعد هذه السنة زيادة كبيرة ففي صناعة الغزل والنسج مثلاً عدلت الأجور في أوائل سنة ١٩٤٨ وزادت ٢٥ في المئة مما كانت عليه في سنة ١٩٤٥ .

ولا يدخل في هذا التقدير ما تقدمه بعض الصناعات المصرية لعمالها من الخدمات الصحية والاجتماعية وبخاصة تقديم السكن والتغذية والعلاج .

ففي شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى وشركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار وكذلك في شركة صباغي البيضا — وهي من الشركات التي أساهم في الاشراف عليها قدرت قيمة الخدمات سالفة الذكر بما يقرب من ٢٠٪ من أجرة العامل يومياً .

ثالثاً — وكان من نتائج تقدم الصناعة المصرية أن استغنت مصر عن استيراد كثير من المنتجات الصناعية بفضل صنعها محلياً .

فبالنسبة لصناعة الغزل والنسج مثلاً قد بلغت قيمة المنتجات :

من الأقمشة القطنية ٢٥ مليون جنيه . ومن الأقمشة الحريرية ٥ ملايين جنيه .

ومن الأقمشة الصوفية ٣ ملايين جنيه .

كما بلغت قيمة المنتجات من صناعات الكحول والبيرة وكسب بذرة القطن والسكر والاسمنت ومستخرجات الزيوت نحو ٥٠ مليون جنيه .

فيكون المجموع ٨٣ مليون جنيه .

وقد توفرت للبلاد هذه المبالغ واندمجت في الثروة القومية وتأثر بها الميزان التجاري لصالح مصر وأصبحت عاملاً من أهم العوامل في زيادة القوة الشرائية لأفراد الشعب المصري وبالتالي في رفع مستوى المعيشة بينهم .

رابعاً — بلغ مقدار ما حصلته الدولة في سنة ١٩٤٥ من الضرائب المفروضة على

الصناعة — خلاف الرسوم الجمركية — نحو عشرين مليون جنيه بينما لم تحصل الدولة من الضرائب المفروضة على الأطيان الزراعية في تلك السنة إلاّ على أقل من خمسة ملايين من الجنيهات .

يتضح مما تقدم مقدار أهمية الصناعة في تحسين مستوى المعيشة في البلاد وأثرها في دعم الاقتصاد المصري وضرورتها لامكان توازن الميزان التجاري .

وقد ظهرت آثارها بوضوح ابان الحرب العالمية الثانية التي أوصدت أثناءها الطرق البحرية واضطر أهل كل بلد حينذاك أن يكتفوا لدرجة كبيرة بانتاجهم الذاتي .

فقد وفرت الصناعة المصرية لأبناء البلاد حاجتهم من الكساء ومن كثير من المواد الضرورية الأخرى . كما وفرت أثناء فترة تلك الحرب العصيبة لجيوش الحلفاء . كثيراً من المواد الهامة حتى أمكن للمصريين أن يحتملوا ضنى الحرب دون عناء وأمكن للحلفاء أيضاً أن يشيدوا بما قدمته لهم الصناعة المصرية من معونة قيّمة .

* * *

وكان من الطبيعي ، وقد اتجهت مصر هذا الاتجاه الصناعي ان تواجه طائفة من المشاكل العمالية الهامة التي تلازم دائماً تصنيع جميع البلاد . فإن طبيعة العمل في الزراعة وفي الصناعات اليدوية تختلف اختلافاً بيناً عنها في الصناعات الكبرى الحديثة سواء من ناحية تجمع العمال وتكتلهم والمواظبة على الاستمرار في العمل والسرعة والعناية في الانتاج أو من ناحية استخدام الاحداث والنساء وأخطار المهنة أو تنظيم الهيئات العمالية وترتيب علاقاتها مع أصحاب الأعمال . وقد نشأت كل هذه المسائل وتزايدت أهميتها مع نمو الصناعة وتقدمها السريع .

واجهت مصر هذه المشاكل العمالية بطائفة من التشريعات راعت في وضعها ما اقتبست من خبرة بعض البلاد التي سبقتها بأشواط طويلة في التطوّر الصناعي الحديث وأخذت تتدرّج في إصدار القوانين التي تحمي العامل وتنظم علاقاته بصاحب العمل وتحدد حقوق وواجبات كل من الطرفين فأصدرت :

أولاً — في سنة ١٩٠٩ تشريعاً أولياً لحماية الاحداث الذين كانوا يشتغلون ببعض

الصناعات . وقد تعدل هذا التشريع في سنة ١٩٣٣ بتشريع حديث يحرم تشغيل الاحداث دون الثانية عشرة سنة من عمرهم في الصناعة ولا يجيز تشغيلهم إلاّ في الأعمال الخفيفة التي تتناسب مع سنهم وقوتهم البدنية ، وتؤهلهم الى تعلم صناعة أو حرفة . وقد حدد القانون الصناعات الخطرة التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إلاّ إذا كان بيدهم شهادة طبية دالة على لياقتهم من الوجهة الصحية للعمل في هذه الصناعات . كما حرّم تشغيلهم في صناعات معينة وفي أثناء الليل ، أما ساعات العمل اليومي فقد حدّدها القانون كما حدّد فترات الراحة اليومية والأسبوعية .

وكذلك حرّم هذا التشريع تشغيل النساء ليلاً إلاّ في حالات استثنائية . كما حدّد ساعات عملهنّ اليومي وفترات الراحة اليومية والأسبوعية وحرّم القانون تشغيلهنّ في الصناعات الخطرة . ونصّ هذا التشريع أيضاً على منح العاملة أجازة قبل الوضع وأخرى لا تقل عن خمسة عشر يوماً بعد الوضع .

ثانياً — نظم المشرع المصري ساعات العمل للبالغين . فصدر قانون سنة ١٩٣٥ نصّ على عدم تشغيل العمال أكثر من تسع ساعات يوميًّا ، وذلك في الصناعات الخطرة التي حددها القانون . كما حدّد فترات الراحة اليومية على نحو يجعل العامل لا يشتغل أكثر من خمس ساعات متوالية .

ثالثاً — وكان من أثر التطوّر الصناعي أن تنبه المشرع المصري الى ضرورة الأخذ بمبدإ مخاطر المهنة ومسؤولية صاحب العمل وحده عنها . فصدر قانون في سنة ١٩٣٦ نصّ على انه لكل عامل أصيب أثناء العمل وبسببه الحق في الحصول على تعويض عن اصابته من صاحب العمل وفقاً للقواعد المقررة . ذلك فضلاً عن مسؤولية صاحب العمل عن العلاج الطبي وصرف نصف الأجر أثناء العلاج والتعويض في حالة تخلف عاهة جزئية أو كلية أو إذا توفي العامل بسبب الاصابة .

رابعاً — ولضمان حصول العمال على التعويض عن اصاباتهم صدر القانون في سنة ١٩٤٢ يلزم أصحاب الأعمال بالتأمين على عمالهم ضد اصابات العمل .

خامساً — كان أيضاً من أثر التطور الصناعي تكتل العمال وتجمعهم فأصبح لزاماً على

الدولة أن توجههم الوجهة السليمة وتعترف بنقاباتهم . فأصدرت قانوناً سنة ١٩٤٢ تجيز للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو مهن أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبطة بعضها البعض أو تشترك في انتاج واحد أن يكوّنوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالاتهم المادية والاجتماعية . وبذلك اعترفت مصر بالنقابات العمالية ومنحتها الدولة الشخصية المعنوية . على أن القانون قد حرّم على هيئات العمال الاشتغال بالمسائل السياسية أو الدينية حتى تتفرّغ لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها . كما حرّم عليها الدخول في مضاربات مالية أو تجارية حرصاً على أموالها من الضياع .

سادساً — ولما كان هناك الكثير من الحقوق والواجبات لكل من العمال وأصحاب العمل لم تنظمها القوانين سالفة الذكر فقد تضمنها المشرع قانوناً آخر أصدره سنة ١٩٤٤ وهو قانون عقد العمل الفردي .

وهو ينص على مسؤولية صاحب العمل عن تقديم العلاج الطبي للعامل في حالة المرض ومنحه أجازة مرضية أقصاها تسعون يوماً ، ونصف الأجر أثناء العلاج فضلاً عن تقديم الدواء مجاناً . وقد نظم القانون المسائل المتصلة بالأجر والجزاءات التي توقع على العمال والوجوه التي تصرف فيها حصيلة الغرامات ، والاجازات السنوية بالنسبة لمن يزاولون أعمالاً عادية أو أعمالاً خطرة أو مضرة بالصحة .

كما كفل القانون للعمال والمستخدمين الحق في مكافأة عن مدة الخدمة في حالة الفصل من العمل فضلاً عن ضرورة الإخطار قبل الفصل بمدة كافية .

ولم يغفل هذا التشريع الواجبات الاجتماعية الملقاة على عاتق أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالاً في جهات بعيدة عن العمران فنصّ على ضرورة توفير الغذاء الصحي والسكن اللائق .

وقد أقرّ هذا القانون علاوة على ما تقدم مبدأ هاماً يقضي بمنح العمال اجازة سنوية تتراوح مدتها بين ١٠ أيام و١٥ يوماً تبعاً لدرجة خطورة المهنة وذلك مع دفع أجورهم كاملة عن مدة هذه الاجازة .

سابعاً — بعد أن قطعت مصر هذه المرحلة في ميدان الصناعة والتشريع الاجتماعي كان لا بدّ من ايجاد وسيلة سريعة للفصل فيما ينشأ من منازعات بين أصحاب الأعمال والعمال فصدر قانون التوفيق والتحكيم سنة ١٩٤٨ وقد جعل هذا القانون الفصل في المنازعات العمالية على مرحلتين . الأولى مرحلة التوفيق فاذا فشلت هذه المرحلة ولم يتمكن الطرفان من الوصول الى اتفاق في النزاع القائم بينهما أحيل موضوع النزاع الى هيئة التحكيم وهي هيئة شبه قضائية يحضرها محلفون . وقد نظم القانون طرق الالتجاء الى الهيئتين .

وهذا التشريع يعد من أحدث التشريعات العمالية .

ثامناً — ولما كان العمال وأصحاب الأعمال كثيراً ما يدخلون في مفاوضات ودية لوضع شروط للعمل أسمى مما تنص عليه القوانين فقد أعدت الحكومة المصرية مشروع قانون خاص بعقود العمل المشتركة والأركان الواجب توافرها في العقد وهذا المشروع منظور الآن أمام البرلمان المصري .

هذا سرد مختصر للتشريعات العمالية التي أصدرتها الحكومة المصرية وهي في مجموعها ترمي إلى حفظ حقوق العمال وتنظيم علاقاتهم بأصحاب الأعمال . وقد كانت الحكومة المصرية موفقة كل التوفيق حينما فكرت في إنشاء مجلس أعلى للعمل يضم مندوبين عن العمال وآخرين عن أصحاب الأعمال وممثلين لمصالح الحكومة المختلفة وجعلت من اختصاصه النظر في هذه التشريعات قبل إقرارها وإصدارها ويبحث هذا المجلس الآن مشروع قانون للتأمين الاجتماعي ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة وبإصداره يمكن القول بحق أن شئون العمال تسير جنباً إلى جنب مع تقدم الصناعة ومع تقدّم التشريع العمالي في البلاد الصناعية .

وكما واجهت مصر هذه المسائل الهامة واجهت بجانبها أيضاً مسائل اجتماعية وصحية لها خطورتها السالفة منها : اكتظاظ السكان في المدن والمناطق الصناعية اكتظاظاً لم تعرفه بلادنا من قبل . ففي مدينة المحلة الكبرى حيث أنشأ بنك مصر مصنعه الكبير لغزل والنسج الذي بدأ العمل في سنة ١٩٣٠ تضاعف فجأة عدد السكان . في المدينة حتى ساءت

حالتها الصحية . ومنها سوء التغذية بسبب بعد المسافة بين المصانع و بين بلاد بعض العمال ، إذ كانت الغالبية العظمى منهم تتناول طعامها في أمكنة بعيدة كل البعد عن القواعد الصحية كما أن الغذاء نفسه لم يكن مشتملاً على عناصر التغذية اللازمة .

وقد وجدنا فوق هذا أن الحالة الصحية لغالبية هؤلاء العمال كانت في أشد الحاجة للعناية بها نظراً لانتشار الأمراض المتوطنة والمعدية بينهم، يضاف الى ذلك أن عدداً كبيراً من هؤلاء العمال هم من فئة الأحداث . وهؤلاء وإن كان القانون يجيز استخدامهم إلاّ أن حداثة سنهم وبعدهم عن عائلاتهم قد جعل العناية بهم أمراً واجباً .

هذه مشاكل كما تعلمون ليست قاصرة على مصر فحسب ، بل إنها من لوازم التصنيع وقد واجهها الكثير من البلاد الصناعية الأخرى . ويسرني أن أذكر لكم كيف عالجناها وإلى أي حد نجحت الصناعة المصرية في التغلب على حدتها .

إننا لم نتجه في علاج هذه المشاكل نفس الاتجاه الذي درجت عليه كثرة المصانع في البلاد الأخرى وهي إعطاء الأجر المناسب للعامل ثم تركه يدبر بنفسه أمر ما يحتاجه من المسكن والتغذية والرياضة والعلاج والتعليم، بل كان رائدنا في ذلك كله أن يتولى أصحاب الأعمال أنفسهم تدبير السكن الملائم والغذاء الصحي، وكذلك توفير وسائل الرياضة والعلاج بإقامة المستشفيات وتعليم أبناء العمال بإنشاء المدارس وقد أنشأت بعض الشركات التي لي شرف المساهمة في إدارتها مدناً فسيحة أعدّت فيها المساكن الصحية للمتزوجين من العمال لا يزيد إيجارها عن قيمة مصاريف الصيانة، كما أعدت مطاعم صحية تقدم فيها الوجبات بنصف التكاليف ومستشفيات تامة الاستعداد لعلاج العمال بدون أجر، كما أنشأت المدارس لتعليم أولاد العمال، والنوادي الرياضية لبث روح الرياضة بينهم وتسهيل سبل التسلية لهم أثناء الفراغ

ولم تقتصر هذه الشركات على إقامة المساكن للعمال المتزوجين، بل أقامت أبنية خاصة للعزاب من الرجال والنساء أعدّت إعداداً وافياً بكل أسباب الراحة والصحة والرفاهية . وقد كان من حسن الحظ أن وجدنا من الحكومة المصرية كل مؤازرة وتشجيع وربما سمع بعض حضراتكم الشرف الكبير الذي نالته هذه المصانع ، إذ تفضل جلالة ملك مصر حفظه الله بافتتاح جميع هذه المؤسسات .

ويسرني أن أذكر لكم أيضاً أن بعض المؤسسات الصناعية الأخرى قد حذت حذو مؤسساتنا وقدمت لعمالها الخدمات الاجتماعية المختلفة.

إني أعلم أن كثيراً من هذه المنشآت التي تتيمها الصناعة في مصر هو من صميم عمل الحكومات والمجالس البلدية كالسكن والتعليم والعلاج متروك في كثير من البلاد الصناعية الكبرى للدولة والهيئات العامة. وكما تقدر في مصر أن إنشاء صناعة قوية تحتاج إلى تهيئة جوّ صالح للعامل حتى يمكنه الاستمرار والإقبال على الصناعة والاستقرار فيها والاعتزاز بها. ويسعدني أن أبلغكم أن هذه التجربة الصحيحة التي تقوم بها شركات مصر وغيرها قد أتت بفائدة كبيرة لأن صحة العامل قد تحسنت كما زاد الانتاج وتحسن نوعه.

بقيت لي كلمة عن النقابات وهو الموضوع الذي شغل الكثير من الهيئات الدولية في السنوات الأخيرة وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب العمل الدولي وكان محل دراسة عميقة من جميع المهتمين بالصناعة في العالم، فقد كان طبيعياً كما ذكرت أن يشعر العمال في مصر بحاجتهم الى جمع كلمتهم، وكان طبيعياً أيضاً أن تصدر الحكومة المصرية قانوناً ينظمها ويعترف بشخصيتها المعنوية. ويسرني أن كثرة العمال المصريين قد تفهموا الغرض الأساسي من انشاء النقابات وانها جمعيات اقتصادية وصناعية وليست هيئات سياسية. وان على رؤسائها والقائمين عليها واجباً نحو الصناعة ونحو زملائهم، فأمامهم كثير من هذه النقابات لخدمة العامة، فأنشأ صناديق للادخار، وفصولاً للتعليم، وأندية للرياضة. وقد قامت نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسج بالحملة التي يزيد ايرادها السنوي عن عشرين الف جنيه ذخراً لرعاية الطفل أعدّ أحسن اعداد ونرجو أن يكون مثلاً تحتذيه النقابات الأخرى.

وأحب أن أماركم القول بأننا في مصر نرحب بقيام النقابات ما دامت تسير في الطريق المشروع لها، وما دامت ترعى صالح العامل ولا تنسى صالح العمل. ونحن نعتقد أنها متى أحسنت ادارتها وعملت على تحقيق الأغراض الاجتماعية التي أنشئت من أجلها ساعدت على ايجاد روح طيبة بين العمال وأصحاب الأعمال سداها التفاهم ولحمتها المصلحة العامة ومصلحة الصناعة التي هي مصلحتهم.

هذا هو سرد مختصر للتقدم الصناعي في مصر في العشرين السنة الأخيرة والنتائج الاقتصادية التي حصلنا عليها وهو يبين بعض المشاكل العمالية والاجتماعية التي اصطحبت هذا التقدم الصناعي، وكيف عالجته مصر عن طريق التشريع من جهة وعن طريق الخدمة الاجتماعية من جهة أخرى . على أن هذه هي المرحلة الأولى، وستتلوها بإذن الله مراحل عديدة، لأننا لا زلنا نجد في السير في هذا الطريق لتوفير العمل ورفع مستوى المعيشة بصفة عامة، فأمامنا مشروعات صناعية ضخمة لا شك أنها تحتل المكان الأول من تفكير الحكومة المصرية ورجال الصناعة على السواء . فإن مشروع كهربة خزان أسوان الذي ستمتم به حضراتكم ولو أنه لم يبت بعد في بعض التفصيلات الخاصة به، إلا أننا نأمل أن يجتاز قريباً مراحل التنفيذ، وإذ يوفر بعد إنشائه القوة المحركة الرخيصة التي تسمح بإقامة صناعات هامة كصناعة استخراج الحديد من المادة الخام الموجودة بكثرة ومن نوع جيد في منطقة أسوان .

أمامنا أيضاً امكان البحث والتنقيب عن الثروة المعدنية كالبترول مثلاً حيث ان مصر غنية بهذه المواد كما أثبت البحث ذلك .

* * *

ولا يفوتني أن أذكر لحضراتكم ان خبرتنا في هذه المرحلة الأولى قد أثبتت ضرورة توفر الصناع المهرة الذين هم عماد الصناعة وقوامها . كما أثبتت ضرورة القيام بالبحوث الفنية اللازمة لكل مشروع حتى يستكمل مقوماته . ولذلك وجب علينا العناية أولاً بتدريب العمال ورؤسائهم تدريباً فنياً كاملاً يمكنهم من استعمال الآلات والماكينات الدقيقة كما يمكنهم من زيادة الانتاج ويغرس في نفوسهم روح الاعتزاز بالمهنة حتى يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل فيصبح العامل المصري في مصاف زملائه في أرقى البلاد الصناعية . كما يتطلب الأمر العناية بالأبحاث الفنية بإنشاء معاهد للدراسات الخاصة بالصناعة حتى يتهيأ لها كل الوسائل والمقومات التي تعاونها على توطيد أركانها وتجعلها تتمشى مع تقدم الأساليب العلمية والصناعية الحديثة .